



استعراض آلية الدول الأعضاء بشأن المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة

- ١- عملاً بالقرار ج ص ع ٦٥-١٩ (٢٠١٢) والمقرر الإجرائي ج ص ع ٦٨ (١٢) (٢٠١٥)، أُجري استعراض لآلية الدول الأعضاء بشأن المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة يشمل الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي الاجتماع الرابع لآلية الدول الأعضاء الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، اتُفق على ضرورة أن يقود مكتب التقييم التابع للمنظمة عملية الاستعراض.^١
- ٢- وتمشياً مع اختصاصات آلية الدول الأعضاء،^٢ تقدم الأمانة ملخص تقرير الاستعراض الختامي إلى جمعية الصحة العالمية السبعين (انظر الملحق).^٣

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

- ٣- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

١ انظر الوثيقة ج ٤١/٦٩، الملحق.

٢ انظر القرار ج ص ع ٦٥-١٩، الملحق (الوثيقة ج ص ع ٦٥/٢٠١٢/ سجلات/١).

٣ التقرير الكامل عن الاستعراض متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم التابع للمنظمة، انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.who.int/about/finances-accountability/evaluation/SSFFC_FinalReport_28Apr17.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

الملحق

استعراض آلية الدول الأعضاء بشأن المنتجات
الطبية المتعدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة

ملخص تنفيذي

مكتب التقييم التابع للمنظمة

ملخص تنفيذي^١

في عام ٢٠١٢، اعتمدت جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون القرار ج ص ع ٦٥-١٩ الذي قررت فيه إنشاء آلية للدول الأعضاء تهدف إلى حماية الصحة العمومية وتعزيز إتاحة المنتجات الطبية الميسورة التكلفة والمأمونة والناجعة والجيدة، من خلال تعزيز الوقاية من المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة والأنشطة المرتبطة بها ومكافحة هذه المنتجات والأنشطة. وجدّد هذا القرار^٢ وأعاد إرساء ولاية الأمانة والدول الأعضاء في التصدي للمنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة من منظور الصحة العمومية بطريقة شفافة وشاملة. وتدعم المنظمة آلية الدول الأعضاء التي تيسّر أعمالها من خلال أمانة الآلية.

والهدف المنشود من الآلية هو حماية الصحة العمومية وتعزيز إتاحة المنتجات الطبية الميسورة التكلفة والمأمونة والناجعة والجيدة عن طريق التعاون الفعال بين الدول الأعضاء والأمانة من أجل الوقاية من المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة والأنشطة المرتبطة بها ومكافحة هذه المنتجات والأنشطة.

وكُلّف بإجراء استعراض آلية الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦ بموجب القرار ج ص ع ٦٥-١٩. وقررت جمعية الصحة لاحقاً إرجاء الاستعراض إلى العام التالي أي حتى عام ٢٠١٧. وفي الاجتماع الرابع لآلية الدول الأعضاء الذي عُقد يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، اتُفق على ضرورة أن يقود مكتب التقييم التابع للمنظمة عملية الاستعراض وضرورة تقديم المزيد من التفاصيل بشأن الاستعراض، بما في ذلك الاستبيان، إلى اللجنة التوجيهية لآلية الدول الأعضاء في اجتماعها الذي كان سيعقد في آذار/ مارس ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، اتفق أعضاء اللجنة التوجيهية على ضرورة أن يشمل الاستعراض الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ بناءً على المقرر الإجرائي ج ص ع ٦٨(١٢).

وكان الغرض العام من الاستعراض تقدير مدى التقدم الذي أحرزته آلية الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية وتقديم التوصيات بشأن الأعمال المقبلة.

وتمثلت أهداف الاستعراض في الرد على الأسئلة الرفيعة المستوى الأربعة التالية:

- ما مدى تحقيق أهداف الآلية؟
- ما هي الثغرات الرئيسية في تحقيق تلك الأهداف؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي دعمت أو عرقلت تحقيق أهداف الآلية؟
- كيف يمكن تعزيز فعالية الآلية في تحقيق أهدافها؟

١ التقرير الكامل باللغة الإنكليزية متاح على الموقع الإلكتروني التالي لمكتب التقييم التابع للمنظمة: www.who.int/evaluation (تم الاطلاع في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٢ تقرّر أيضاً في القرار استعراض آلية الدول الأعضاء بعد ثلاث سنوات من بدء عملها.

٣ المقرر الإجرائي ج ص ع ٦٨(١٢).

واستهدف الاستعراض الحصول على الرأي المستتير للجهات صاحبة المصلحة الأولية المعنية بالآلية أي جميع الدول الأعضاء (بما في ذلك وزارات الصحة والوكالات التنظيمية الوطنية/ الإقليمية) ومكاتب المنظمة المشاركة في دعم تنفيذ الآلية من جانب الدول الأعضاء مثل أمانة الآلية والمستشارين الإقليميين المعنيين بالأدوية الأساسية. وعلاوة على ذلك، أُطلعت المنظمات غير الحكومية ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة على هذا الاستعراض وطلب منها إبداء اهتمامها بالمشاركة فيه وأتاح لها مكتب التقييم عندئذ فرصة الوصول إلى المسح الإلكتروني. وأدير المسح لأغراض الاستعراض على الشبكة عبر منصة إلكترونية آمنة للمنظمة.

وشمل نطاق الاستعراض تنفيذ الاستراتيجيات الثماني ومجالات العمل المحددة في خطة عمل آلية الدول الأعضاء وعلاقة ذلك بتحقيق أهداف الآلية. وقدّر الاستعراض مدى تنفيذ خطة العمل واستكشف قدرتها على تحقيق الأهداف المقابلة. واستكشف الاستعراض أيضاً العوامل التي دعمت أو عرقلت تنفيذ خطة العمل وجمع الخيارات المقترحة من المجيبين عن المسح لتحسين فعالية الآلية.

وأجري الاستعراض عبر مسح إلكتروني موجه إلى الجهات صاحبة المصلحة المعنية بآلية الدول الأعضاء والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومسح إلكتروني موجه إلى المنظمات غير الحكومية المهتمة واستعراض للوثائق.

واستجاب ١٥١ ممثلاً عن الدول الأعضاء للمسح، أي ما يمثل ١٠٤ دول أعضاء على مستوى أقاليم المنظمة الستة. ومن ضمن هذه الدول قدم ٣٦ بلداً ردين كاملين أو أكثر لكل بلد بينما قدم ٦٨ بلداً آخر رداً كاملاً واحداً لكل بلد. وكانت العينة كافية لإعداد تقديرات مفيدة لآراء الجهات صاحبة المصلحة وخبراتها.

وفيما يتعلق بتوزيع المجيبين حسب نوع المنظمة، فقد جرى تمثيل الوكالات التنظيمية الوطنية والإقليمية (٧٧ مجيباً أو ٥٠٪) ووزارات الصحة (٦٥ مجيباً أو ٤٣٪) تمثيلاً جيداً. وانتمى حوالي ٤٪ من المجيبين إلى مؤسسات حكومية أخرى.

وكان ٩١ مجيباً (٦٠٪) على اطلاع بعمل الآلية من خلال المشاركة في اللجنة التوجيهية (٧ مجيبين) أو في أحد الأفرقة العاملة (٢١ مجيباً) أو حضور بعض اجتماعات الآلية (٤٦ مجيباً) أو إساءة المشورة إلى المندوبين إلى الآلية (١٧ مجيباً). وآلم مجيبون آخرون بلغت نسبتهم ٣٧٪ بالآلية إلى حد ما وأبدوا اهتمامهم بحصائلها.

واستجابت إحدى عشرة منظمة غير حكومية ذات علاقات رسمية مع المنظمة على المسح. وكان مقر سبع منظمات منها موجوداً في الإقليم الأوروبي ومقر ثلاث منظمات أخرى في إقليم الأمريكتين ومقر منظمة أخرى في إقليم غرب المحيط الهادئ. وأشارت سبع منها إلى كونها على الأقل على اطلاع متوسط المستوى بعمل آلية الدول الأعضاء.

وأجريت مقابلات أخرى متعمقة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. وشملت المقابلات ما مجموعه ١٤ مقدماً للمعلومات منهم أربعة أعضاء في اللجنة التوجيهية وأمانة آلية الدول الأعضاء. وعرض مقدمو المعلومات وجهات نظر إضافية بشأن الآلية.

النتائج

استنتج الاستعراض أن الآلية لاتزال وجيهة وتضطلع بدور حاسم في إنكاء الوعي بخصوص المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة وأن الدول الأعضاء تود استمرارها.

وفيما يتصل بمدى تحقيق أهداف الآلية، هناك توافق جوهري في الآراء بشأن التقدم المعقول الذي أحرزته الآلية في هذا الصدد نظراً إلى التحديات الأولية المطروحة والوقت اللازم لتهيئة البيئة المواتية لضمان فعالية أداء الآلية. ورأت الدول الأعضاء أن الآلية تمثل منبراً عالمياً ملائماً لتعزيز الوقاية من المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة/ التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة والأنشطة المرتبطة بها والكشف عن هذه المنتجات والأنشطة والتصدي لها. وأبدت أيضاً اتفاقاً على أهداف الآلية وخطة عملها ولاحظت قيمة عدد من منتجاتها وأنشطتها. وإجمالاً، رأت الجهات صاحبة المصلحة أن الآلية تناولت جزئياً الأهداف المحددة في عام ٢٠١٢. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية المحققة في هذه الفترة في الاتفاق على تعاريف المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة/ التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة (انظر الوثيقة ج ٢٣/٧٠).

ويُعترف أساساً بأن الهياكل التنظيمية الرسمية وغير الرسمية المكونة نتيجة للآلية وما برز من أجواء التعاون والنقطة الناشئة عنها تمثل إنجازات متوسطة مهمة وضرورية. والعوامل التي ظهرت كعوامل داعمة هي قيادة اللجنة التوجيهية والتزامها ودعم المنظمة للآلية وتطوير منتجات جيدة وعقد اجتماعات للخبراء واللجنة التوجيهية.

ومع ذلك، إن الثغرات الرئيسية المحددة هي التالية: برنامج عمل تقني غير منجز؛ عمليات التنسيق المحدودة فيما بين الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في عمل الآلية؛ النظم غير الكافية للتواصل ونشر المعلومات بين الآلية والدول الأعضاء كما يتبين من التأثير المحدود لمنتجات الآلية وأنشطتها. ويمكن تيسير التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين للبرامج ذات الصلة على وجه أفضل والدعم التقني للبلدان بينما تعزز أنشطة التعاون والمشاركة على نطاق أوسع بجعل الآلية أقوى وقادرة على تحقيق نجاح أكبر نتيجة لتحسين أوجه التآزر والتنسيق وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء ولعمليات تربط جميع مستويات المنظمة الثلاثة.

وعلاوة على ذلك، سييسر تدعيم التواصل بين الدول الأعضاء والآلية بما في ذلك أمانة الآلية تحسين تدفق المعلومات وتبادل الأفكار ويساهم في نتائج الأفرقة العاملة. وهذا أمر يستلزم تعزيز الدعوة لاطلاع المؤسسات والمصنعين والجهات الفاعلة الأخرى على التحديات التي تطرحها المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة/ التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة وعلى إنجازات الآلية.

ولاحظ الاستعراض أن الآلية تعاني من نقص الموارد مما يعزى جزئياً إلى عدم منحها الأولوية الواجبة ضمن المنظمة وفي صفوف الجهات الفاعلة المعنية بالآلية. واعتُبر تنوع وجهات النظر والتوقعات السياسية الأولية بشأن الآلية وتطور الإجراءات التشغيلية وهيكل تصريف الشؤون كعوامل يحتمل أن تكون قد أخرجت تحقيق الأهداف.

ولدى النظر في الخيارات المتعلقة بالعمل المقبل، ينبغي للآلية إعادة النظر في خطة عملها الحالية بهدف إتمام الأنشطة المعلقة. فضلاً عن ذلك، سيكون ذلك أيضاً بمثابة فرصة سانحة للنظر في الخطط والأنشطة الخاصة بالمرحلة القادمة وضمان التمويل الكافي من أجل تمكين تنفيذ ولاية الآلية المجددة على نحو فعال. ومن الناحية الاستراتيجية ينبغي للآلية أن تزيد التشديد على توسيع نطاق قاعدتها المكونة من الجهات صاحبة المصلحة من خلال تعزيز نشاط مشاركة الدول الأعضاء والوكالات التنظيمية والجهات الفاعلة غير الدول وأن توطّد أنشطتها ومنتجاتها وعملياتها وتغطيتها لتوفير الدعم المستدام للدول الأعضاء.

التوصيات

- ١- إعادة نظر أعضاء اللجنة التوجيهية التابعة لآلية الدول الأعضاء في خطة العمل الحالية بضمان إتمام الأنشطة المتعلقة ضمن خطة العمل، والنظر في الخطط والأنشطة الخاصة بالمرحلة القادمة.
- ٢- تطوير عمليات ملائمة لضمان فعالية التنسيق والتواصل ونشر المعلومات بشأن مجالات العمل والمخرجات الرئيسية.

نقاط العمل:

- (أ) تعزيز التنسيق ومواءمة الإجراءات بين الآلية والأفرقة التقنية المعنية في المنظمة على مستوى المقر الرئيسي والأقاليم وبين الآلية والدول الأعضاء؛
- (ب) إرساء نظم محسنة للتواصل ونشر المعلومات على الصعيد الإقليمي بين الآلية والدول الأعضاء، بما في ذلك تعزيز استخدام المنصات الإلكترونية وشبكات مراكز الاتصال؛
- (ج) تحسين التنسيق والتواصل بشأن المسائل المتعلقة بالمنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة/ التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة؛
- (د) تشجيع المشاركة النشطة لعدد أكبر من الدول الأعضاء في عمل الآلية.
- ٣- بناء القدرة الوطنية على التصدي للمنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة/ التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة وتوسيع نطاقها.

نقاط العمل:

- (أ) توفير التدريب لمراكز الاتصال الوطنية في مجال الوقاية من تلك المنتجات الطبية والكشف عنها والتصدي لها؛
- (ب) إعداد أدوات لدعم تنفيذ أنشطة الآلية؛
- (ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تشارك مشاركة نشطة في العملية.
- ٤- ضمان إتاحة الموارد الإضافية الكافية للآلية لتتمكن من تحقيق جميع أهدافها.

نقاط العمل:

- (أ) ينبغي للآلية أن تدعم جهود الأمانة الرامية إلى ضمان الموارد الإضافية من الدول الأعضاء ومجتمع المانحين الدولي؛
- (ب) ينبغي لإدارة المنظمة العليا أن تنظر في منح الأولوية لدعم أمانة الآلية وتمويلها.
- ٥- تشجيع مشاركة جهات فاعلة أخرى في الآلية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والجهات المصنعة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات التقنية المعنية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

= = =